

<p>تواريخ البحث</p> <p>تاريخ تقديم البحث : 2024/5/25</p> <p>تاريخ قبول البحث : 2024/7/23</p> <p>تاريخ رفع البحث على الموقع: 2025/6/15</p>	<p>دور الرقابة التنظيمية في إدارة الأزمات في المؤسسات الاستثمارية اليمنية في قطاع المياه من وجهة نظر القيادات الإدارية</p> <p>د. زايد علي عبد الخالق المنزوع أستاذ إدارة الاعمال المشارك - جامعة البيضاء</p> <p>الباحث: علي داحش مبارك اليعري مركز ادارة الاعمال – جامعة صنعاء</p>
--	---

المستخلص :

هدفت الدراسة إلى معرفة دور الرقابة التنظيمية في إدارة الأزمات في المؤسسات الاستثمارية في قطاع المياه من وجهة نظر القيادات الإدارية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم الاعتماد على أداة الاستبانة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة المتمثل بالقيادات الإدارية في المؤسسات الاستثمارية في قطاع المياه، والبالغ حجمه (243) مفردة وتم اعتماد أسلوب الحصر الشامل، وبعد تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها توفر الرقابة التنظيمية بأبعادها بدرجة عالية، كما يتم ممارسة إدارة الأزمات بدرجة (عالية الى حد ما) في المؤسسات الاستثمارية في قطاع المياه، وكذلك توصلت الى وجود دور للرقابة التنظيمية في إدارة الأزمات في المؤسسات الاستثمارية في قطاع المياه، وقد قدمت مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة تحديث القوانين والقرارات واللوائح وآليات العمل بما يتناسب مع التغيرات المحيطة.

الكلمات المفتاحية: الرقابة التنظيمية، إدارة الأزمات، المؤسسات الاستثمارية في قطاع المياه.

The Role of Organizational Agility in Crisis Management in Yemeni Investment Institutions in the Water Sector

Dr. Zayed Ali AbdulKhaleq Al-manzuoa
Associate professor of business management- Albaydha University

Researcher- Ali Dahesh Mubark Alyaari
Center of Business / Administration-Sana'a University

Abstract :

The study aimed to identify the role of organizational agility in crisis management in investment institutions in the water sector from the administrative leaders view point. The researcher used the descriptive analytical approach. To collect field data, a questionnaire was used as a tool. The study population was represented by the administrative leaders in the investment institutions in the water sector. Since the size of population (243), the comprehensive census method was adopted. After analyzing the study data and testing its hypotheses, the study reached several results, the most prominent of which was the existence of a high degree of agreement in the study sample on the availability of organizational agility in its three dimensions. The study also showed that crisis management is practiced to a great extent in the investment institutions in the water sector. The study also concluded that organizational agility plays a role in crisis management in the investment institutions in the water sector. The study presented a number of recommendations, the most important of which is the need to update laws, decisions, regulations, and work mechanisms to match the surrounding changes.

Keywords: Organizational agility, crisis management, investment in the water sector institutions

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

المقدمة :

تعتبر الأزمات سمة من سمات العصر المتغير، التي تجعل منظمات الأعمال تسعى إلى مواكبة أي تغييرات تنتج عن البيئة المحيطة، وتبرز قدرات المنظمات من خلال مقدرتها في التعامل مع الأزمات بطريقة فعالة، وذلك بالاعتماد على المعرفة وتحليل المعلومات، واتخاذ الإجراءات الوقائية، والتعرف على المخاطر والتهديدات التي تواجهها والتخطيط الجيد لمعالجتها واغتنام الفرص المتاحة للتصدي للأزمات، ويتحقق ذلك من خلال ممارسات تتسم بالمرونة في اتخاذ القرارات الطارئة والحد من المركزية، وسرعة الاستجابة لأي متغيرات والانتقال من الإجراءات التقليدية الى مدخل الرقابة التنظيمية او كما يسميها عدد من الباحثين بأنها احدى اهم الوسائل التي تعتمد عليها المنظمات المعاصرة وقد تم تعريف مصطلح الرقابة التنظيمية بانها القدرة على الاستجابة السريعة ومواجهه المواقف المتغيرة والتي تتطلب قدرات متنوعة لتطبيقها والتي من أهمها (رقابة الهيكل التنظيمي، رقابة اتخاذ القرار، رقابة الممارسة) كمكونات لأبعاد الرقابة التنظيمية باعتبارها إحدى المتطلبات الجوهرية لنجاح المنظمات وضمان بقاؤها واستمراريتها وأنها ميزة تنافسية تتجمع بمرور الوقت لتصبح مستدامة لتمتكن المنظمة من امتلاك رؤية جديدة لمعرفة موقعها بين المنافسين.

وعلى ذلك تبرز الحاجة لدراسة دور الرقابة التنظيمية في إدارة الأزمات في المؤسسات الاستثمارية في قطاع المياه بحكم أنها قد تعتبر الأكثر تعرضاً للأزمات في ظل الظروف الحالية التي تمر بها البلاد.
ثانياً: مشكلة الدراسة:

تعاني المؤسسات الاستثمارية في قطاع المياه من العديد من الأزمات فما أن تنتهي أزمة حتى تأتي أزمة أخرى، ولمعالجة تلك الأزمات بصورة صحيحة يجب أن تدار وفق فلسفة الإدارة الحديثة التي تعمل على تحقيق النجاح في معالجة الأزمات في ظل بيئة مضطربة، وبالتالي لا بد من استخدام مداخل جديدة للتعامل مع الأزمات ومواجهتها، ومن تلك المداخل الرقابة التنظيمية الذي يعمل على حماية المؤسسات الاستثمارية في قطاع المياه من مخاطر المتغيرات الطارئة في بيئتها الداخلية والخارجية. حيث يشير مشروع الاستراتيجية الوطنية للمياه. (1444هـ-1454هـ)، إلى أن الهياكل التنظيمية في المؤسسات الاستثمارية في قطاع المياه لا تتمتع بالمرونة، بالإضافة إلى أن المنظومة التشريعية المتمثلة بقرارات الانشاء واللوائح التنظيمية بحاجة إلى تحديث بما يمكنها من مواكبة أي متغيرات طارئة.

ويرى الباحث أن تطبيق مفهوم الرقابة التنظيمية بكل أبعاده يعزز من قدرات المؤسسات الاستثمارية في قطاع المياه لإدارة الأزمات، وهذا ما تنشده كل منظمات الأعمال، وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1. ما واقع الرقابة التنظيمية في المؤسسات الاستثمارية في قطاع المياه من وجهة نظر القيادات الادارية؟
2. ما واقع ممارسة إدارة الأزمات في المؤسسات الاستثمارية في قطاع المياه من وجهة نظر القيادات الادارية ؟
3. ما دور الرقابة التنظيمية في إدارة الأزمات في المؤسسات الاستثمارية في قطاع المياه من وجهة نظر القيادات الادارية؟

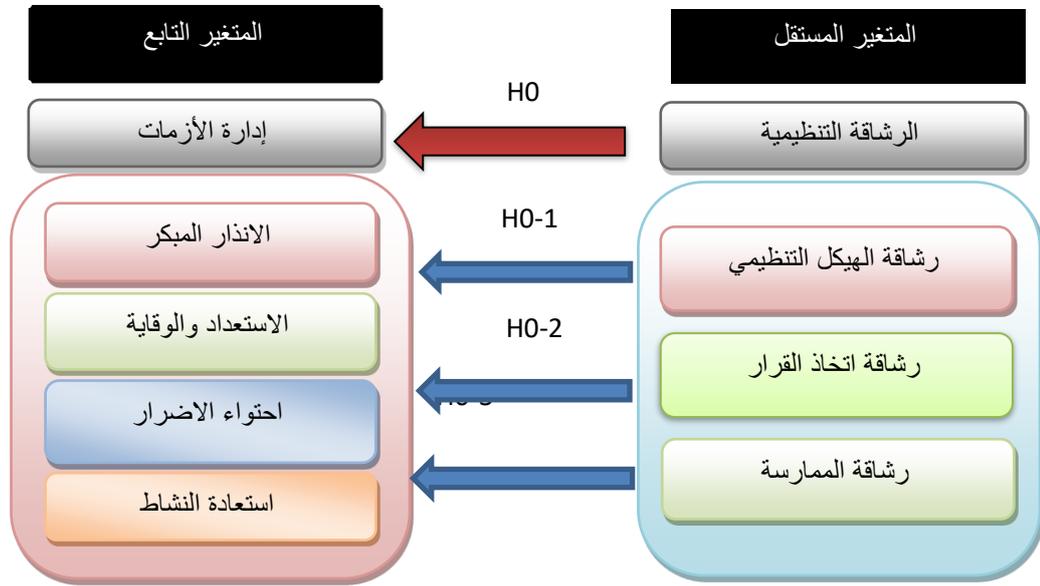
ثالثاً: أهداف الدراسة:

اتساقاً مع مشكلة الدراسة، تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيس الذي المتمثل في قياس دور الرقابة التنظيمية في إدارة الأزمات في المؤسسات الاستثمارية ضمن قطاع المياه، ويتفرع من هذا الهدف عدد من الاهداف الفرعية على النحو التالي :

1. الكشف عن مستوى الرقابة التنظيمية في المؤسسات الاستثمارية في قطاع المياه من وجهة نظر القيادات الادارية.
2. التحقق من تطبيق إدارة الأزمات في المؤسسات الاستثمارية في قطاع المياه من وجهة نظر القيادات الادارية.
3. بيان دور الرقابة التنظيمية في إدارة الأزمات في المؤسسات الاستثمارية في قطاع المياه من وجهة نظر القيادات الادارية.

رابعاً: أهمية الدراسة:
ركزت الدراسة الحالية على موضوع يحظى باهتمام الباحثين في مجال إدارة الأعمال بشكل عام وفي مجال الإدارة الاستراتيجية على وجه الخصوص.
تتمحور الأهمية العملية للدراسة الحالية في اختيارها المؤسسات الاستثمارية في قطاع المياه مجالاً للتطبيقية.
معالجة جوانب القصور في تطبيق الرقابة التنظيمية بأبعادها، بما يسهم في تعزيز إدارة الأزمات في المؤسسات الاستثمارية ضمن قطاع المياه.
يتوقع أن يمثل هذا البحث دافعاً للباحثين لإجراء المزيد من البحوث والدراسات في هذا المجال.
خامساً: الأنموذج المعرفي للدراسة:

شكل (1) الأنموذج المعرفي للدراسة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الأدب النظري
سادساً: فرضيات الدراسة:

من خلال ما تم تناوله في مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية:
الفرضية الرئيسية: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية للرقابة التنظيمية بأبعادها (رقابة الهيكل التنظيمي، رقابة اتخاذ القرار، رقابة الممارسة) في إدارة الأزمات، في المؤسسات الاستثمارية في قطاع المياه.
وللتحقق من تأثير كل بُعد من أبعاد الرقابة التنظيمية على إدارة الأزمات، فقد تم تجزئة الفرضية الرئيسية إلى ثلاث فرضيات فرعية هي:

H01: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لرقابة الهيكل التنظيمي كأحد أبعاد الرقابة التنظيمية في إدارة الأزمات، في المؤسسات الاستثمارية في قطاع المياه.

H02: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لرقابة اتخاذ كظن نى (قبل الأزمة، أثناء الأزمة، بعد الأزمة) في شركة تكنولوجيا المعلومات في الأردن، وقد استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات بأداة الاستبانة من عينة قوامها (272) مفردة، وتم التوصل إلى مجموعة نتائج أهمها وجود أثر للرقابة التنظيمية بأبعادها الأربعة مجتمعة على إدارة الأزمات قبل وأثناء وبعد حدوث الأزمة.

دراسة (العجومي، 2019). هدفت الدراسة الى التعرف على علاقة تصميم الهيكل التنظيمي بإدارة الازمات في الجامعات الفلسطينية بمحافظة غزة، حيث اعتمدت الدراسات على المنهج الوصفي التحليلي المبني على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، حيث استخدمت الدراسة طريقة المسح الشامل، كما اعتمدت الدراسة على البرنامج الاحصائي (spss) لتحليل البيانات، وقد كان حجم العينة (153) مفردة، وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها أن هناك علاقة إيجابية قوية بين تصميم الهيكل التنظيمي وإدارة الازمات بأبعادها الخمسة (مرحلة الاكتشاف إشارات الإنذار -مرحلة الاستعداد والوقاية -مرحلة احتواء الازمة -مرحلة استعادة النشاط - مرحلة التعليم) في الجامعة الفلسطينية بمحافظة غزة.

دراسة (عدوان، 2019). هدفت الدراسة الى التعرف على واقع فاعلية نظم المعلومات الإدارية ومستوى إدارة الازمات في وزارتي التنمية الاجتماعية والعمل بقطاع غزة، ولتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام استبانة كأداة لجمع البيانات، حيث تم توزيعها على مجتمع الدراسة بأسلوب الحصر الشامل لصغر حجم مجتمع الدراسة المكون من (142) عاملاً، وأظهرت نتائج الدراسة ان نظم المعلومات الإدارية بشكل عام متوفرة بدرجة فاعلية متوسطة (66%) وان ممارسة عمليات تحسين إدارة الازمات بشكل عام بدرجة متوسطة بنسبة (62.74%).

دراسة (Al-Tanayeb, 2022). هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر اليقظة الاستراتيجية في إدارة الأزمات، وأستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، ولجمع البيانات الميدانية تم الاعتماد على أداة الاستبانة، وتم استخدام أسلوب الحصر الشامل لجميع الموظفين، والبالغ عددهم (118) مفردة، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها: وجود تأثير كبير لليقظة الاستراتيجية على إدارة الأزمات.

دراسة (Cai, et als, 2019). هدفت الدراسة الى معرفة كيفية الاستفادة من قدرة تكنولوجيا المعلومات على بناء الرقابة التنظيمية في سياق ابتكار المنتجات واقتراح نموذج وسائط معتدلة من منظور عمليات بناء القدرات، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، للإجابة عن فروض الدراسة وتسؤلاتها، وجمعت البيانات عن طريق استبانة وزعت على (194) من كبار المديرين التنفيذيين لشركات في الصين خاصة بتكنولوجيا المعلومات، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أبرزها القدرة على ادارة المعرفة تتوسط جزئياً في العلاقة بين قدرة تكنولوجيا المعلومات والرقابة التنظيمية، وان المناخ المبتكر يغير شكل العلاقة غير المباشرة بين قدرة تكنولوجيا المعلومات والرقابة في سياق ابتكار المنتجات.

دراسة (Atieno Senaji, 2017). هدفت الدراسة إلى معرفة طبيعة العلاقة بين الرقابة التنظيمية والأداء المؤسسي، وتكشف بنية الرقابة التنظيمية وتأثيرها على الأداء من خلال المنظمات المدركة لفعالية الخدمة والكفاءة والانصاف في الشركات الحكومية في كينيا، وبالتالي فإن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو استكشاف العلاقة بين الرقابة التنظيمية والاداء للمنظمات (النظر في مكونات كل من المفاهيم والمتغيرات السياقية)، وتكونت العينة من المديرين والموظفين العاملين بالشركات الحكومية بكينيا، ووضحت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية كبيرة بين الرقابة التنظيمية والاداء التنظيمي، وأن جميع مكونات الاداء التنظيمي كانت لها علاقة إيجابية مع الرقابة التنظيمية، وأن العلاقة بين المكونات الفردية لسرعة الاستجابة والاداء التنظيمي إيجابية وكبيرة.

دراسة (Panda & Rath: 2016). هدفت الدراسة إلى التعرف على الارتباط الهيكلية بين قدرات تكنولوجيا المعلومات والرقابة التنظيمية في المؤسسات المالية الهندية، ومدى امكانية تكنولوجيا المعلومات في ان تزيد من الرقابة التنظيمية او تعرقلها، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها، وقد جمعت بيانات الدراسة من خلال الاستبانة التي وزعت على (300) مدير تنفيذي متخصصين في تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسات الهندية المملوكة للقطاع الخاص، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج من أبرزها ان قدرة تكنولوجيا المعلومات تمكن من تحقيق الرقابة التنظيمية والعلاقة بين قدرات تكنولوجيا المعلومات والرقابة التنظيمية علاقة إيجابية في المؤسسات المالية الهندية.

ثامناً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

من حيث أبعاد المتغير المستقل حيث اعتمدت الدراسة بعد الهيكل التنظيمي كأحد أبعاد الرقابة التنظيمية، بينما اعتمدت دراسة (العجومي، 2019) الهيكل التنظيمي متغيراً مستقلاً، ودراسة (مانع، 2021). نظم دعم القرار متغيراً مستقلاً.

من حيث الهدف ومجال التطبيق تُعد الدراسة الأولى التي طُبقت على المؤسسات الاستثمارية اليمنية في قطاع المياه -حسب علم الباحث- مما يدل على وجود فجوة تطبيقية ينبغي التركيز عليها في الجمهورية اليمنية. نتيجة للوضع السياسي والاقتصادي الذي تمر به البلاد يجعل من الدراسة الحالية قيمة كبيرة لما يمكن أن تضعه من حلول تساعد المؤسسات الاستثمارية في قطاع المياه على تخطي المخاطر، والاستمرار، خصوصاً في بيئة تعاني من الأزمات والحروب.

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

أولاً: الرقابة التنظيمية:

إنه ونتيجة للتغيير الدائم والناجم عنه عدم ثبات البيئة المحيطة، والتطور المتسارع في التكنولوجيا ووسائل الاتصال المختلفة، فقد سعت المؤسسات لتعزيز قدراتها ومواردها بما يمكنها من الاستجابة السريعة لتلك التغيرات ويضمن استمراريتها في ظل بيئة تنافسية، حيث تبنت مفهوم الرقابة التنظيمية كأحد أهم الوسائل للتعامل مع تلك التغيرات. مفهوم الرقابة التنظيمية:

تناولت عدد من الدراسات السابقة موضوع الرقابة التنظيمية من عدة جوانب إدارية مختلفة وذلك على النحو الآتي: حيث أشارت عدد من الدراسات إلى أن الرقابة التنظيمية تعبر عن النظام الإداري المرن الذي يعزز من التنقل السريع بين نماذج المنتجات أو خطوط الإنتاج، في الوقت المناسب لتلبية لاحتياجات السوق وتحقيق رضا العملاء (park, 2011). بينما عرفها الخطابي (2023) بأنها قدرة شركة التأمين بأمانة العاصمة صنعاء للاستجابة السريعة للمتغيرات وإعادة تشكيل مواردها التنظيمية والهيكلية للتكيف مع ظروف السوق المتغيرة والعمل على تلبية احتياجات الزبائن والحفاظ على حصتها السوقية والقدرة على التوسع وتحويل التهديدات إلى فرص واتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب لإنقاذ الشركة من أي مخاطر والحفاظ على ريادةها.

ومن خلال التعريفات السابقة يرى الباحث أن الرقابة التنظيمية تمثل قدرة المؤسسات الاستثمارية في قطاع المياه على التنبؤ بالتغيرات في البيئة المحيطة، والاستجابة السريعة لها، من خلال مرونة الهيكل التنظيمي ومشاركة العاملين في صناعة القرار، وتبسيط إجراءات تقديم الخدمة.

2. أبعاد الرقابة التنظيمية:

تناولت عدد من الدراسات السابقة أبعاد الرقابة التنظيمية (الاستشعار، اتخاذ القرار، التطبيق)، وأوصت تناولت بعد رقابة الهيكل التنظيمي، ومنها دراسة (Wendler, 2014)، (مالكي، 2020)، (المغاوري، 2016)، ودراسة (Harraf et al, 2015)، (العبادي والعميدي، 2020)، كما اعتمدت الدراسة الحالية المبررات الآتية:

1- العلاقة التكاملية بين رقابة الهيكل التنظيمي واتخاذ القرار، حيث ركزت عدد من الكتاب والباحثين مثل حريم (2006، 144) على بعد المركزية كأهم أبعاد الهيكل التنظيمي، والذي يشير إلى مدى تركيز أو توزيع السلطة، ولما زادت القرارات المتخذة في المستويات العليا أدى ذلك إلى زيادة المركزية.

2- أن الدراسة الحالية تناولت بعد اكتشاف إشارات الإنذار المبكر أحد أبعاد المتغير التابع (إدارة الأزمات)، والذي يتفق وبعد الاستشعار في المفهوم من حيث القدرة التنظيمية لفحص ومراقبة الأحداث البيئية والتنبؤ بالتغيرات المتوقعة بما يمكنها من مواجهة الأزمات.

3- أن عدد من الدراسات لموضوع الرقابة التنظيمية تناولت أبعاد رقابة التقنية، رقابة التمكين ومنها دراسة (الانصاري، 2021) حيث أن البعد الأول قد تناولته الدراسة الحالية كأحد عناصر الجينات التنظيمية، بينما يصف بعض الكتاب والباحثين بعد التمكين بأنه أحد خصائص الهيكل التنظيمي (مالكي، 2020).

4- أن عدد من الدراسات لموضوع الرقابة الاستراتيجية تناولت أبعاد الاستشعار، اتخاذ القرار، التطبيق والممارسة ومنها دراسة (ياسر ومزهر، 2017، 9). وعلى ضوء ما ورد اعتمدت الدراسة على الأبعاد الآتية:

أ. رقابة الهيكل التنظيمي:

أكدت العديد من الدراسات أن الهياكل التنظيمية من أهم ما يميز أداء المنظمة، كما أن اهتمام المنظمة باعتماد هياكل رشيقة لتسهيل إجراءاتها، والذي بدوره ينعكس على مرونة العمل التنظيمي وتقديم الخدمات بصورة مثلى، مما يعزز من رضا الزبائن (العابدي والعميدي، 2020، 296). كما بين حريم (2006) أن الهيكل التنظيمي يساعد المنظمة والعاملين على تحقيق الأهداف المرجوة بفاعلية وكفاءة، حيث يعمل على التقليل من الاختلافات بين الأفراد إلى أدنى درجة ممكنة، حيث يمثل الإطار الذي يقرر ويحدد الوظائف الذي تمتلكه القوة للمنظمة. ويعبر الهيكل التنظيمي عن الترتيب الداخلي للمنظمة حيث يحدد العلاقات بين الوحدات الإدارية وطبيعة الاتصالات وحجم المسؤوليات والصلاحيات الممنوحة اللازمة لتحقيق الأهداف، (مالكي، 2020).

ب. رقابة اتخاذ القرار:

يعبر مفهوم رقابة اتخاذ القرارات عن قدرة المنظمة على جمع وتقييم المعلومات ذات الصلة بمشكلة ما وذلك من مصادر متنوعة بهدف تفسير الآثار المترتبة عليها دون تأخير، وتحديد الفرص والتهديدات لتشخيص الوضع، والعمل على وضع الخطط واتخاذ القرار المناسب بكيفية إعادة تكوين واستخدام الموارد، وعمل إجراءات تنافسية جديدة (العابدي، 2020). ويصفها الوكيل (2022) بأن عملية اتخاذ القرار الفعالة محور العملية الإدارية، فهي عملية متداخلة في جميع وظائف الإدارة وانشطتها المختلفة، كما أنها عملية دورية مستمرة باستمرار العملية الإدارية نفسها. كما يرى المحميد (2022، 156) أن رقابة اتخاذ القرار يتمثل بالقدرة على إعادة تكوين الموارد، وتعديل العمليات، وتقديم منتجات وخدمات جديدة ونماذج سريعة بأقل وقت وجهد وتكلفة.

ج. رقابة التطبيق/ الممارسة:

تعبر رقابة التطبيق/ الممارسة عن قدرة المنظمة على إعادة تكوين مواردها بشكل جذري، وإجراء التعديلات في عملياتها، والعمل على تقديم خدمات ومنتجات جديدة ونماذج متميزة للسوق في الوقت المناسب (المفيز، وزملانه، 2020) وأشار العنزي (2022) إلى أن رقابة التطبيق أو الممارسة تتعلق بالعمليات التي تتم استجابةً للتغيرات الحاصلة والغير متوقعة حيث يجب أن تتسم تلك العمليات بالسرعة والمرونة اللازمة للاستجابة للتغيرات واستغلالها في الوقت المناسب. كما عرفت الخطابي (2023) رقابة التطبيق أو الممارسة بأنها إعادة تشكيل الموارد التنظيمية بشكل حيوي، واعتماد خطط فعلية لتقديم خدمات ومنتجات جديدة ونماذج سريعة.

ثانياً: إدارة الأزمات:

مفهوم إدارة الأزمات: هناك العديد من الكتب والدراسات السابقة التي تناولت مفهوم إدارة الأزمات، حيث وصفت بأنها قدرة منظمات الأعمال على الاستجابة السريعة للحالات الطارئة، من خلال الإعداد والتجهيز المخطط والمنظم لمواجهة الأزمات (Coombs, 2011, p13)، كما عرفت بأنها القدرة على إزالة الكثير من المخاطر، وعدم التأكد لتحقيق أكبر قدر من التحكم في مصير المنظمة، من خلال استخدام التخيل لعرض أسوأ ما يمكن حدوثه، ومن ثم تقييم القرارات البديلة قبل الحدوث (اللامي، العيساوي، 2015، 39)، في حين وصفها عمر (2015، 10) بالألية المتبعة لمواجهة الأزمات بالأدوات العلمية الإدارية المختلفة، بينما وصفها الناجي (2012، 9) بأنها عملية التخطيط الاستراتيجي للأزمات من خلال استخدام أدوات علمية وعملية خلال فترة مراحل الأزمة لمحاولة السيطرة عليها لتجنب سلبياتها والاستفادة من إيجابياتها، وبين المرقطن (2020، 10) أن إدارة الأزمات عبارة عن نظام ذو أهمية كبيرة وأداة علمية مهمة ترتكز على العلم والمعرفة تسعى لحماية المنظمة من الأزمات، بينما عرفها العجومي (2019، 44) بأنها عملية إدارية تستلزم اتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة لمواجهة الأزمة التي تواجه المنظمة.

ويعرفها الباحث ادارة الأزمات بأنها: الطريقة التي يتم بها التغلب على الأزمات التي تهدد الشركات ومستقبلها، بالأدوات العلمية والإدارية، بهدف تجنب حدوثها أو التحكم في مسارها ونتائجها والحد من أثارها السلبية والاستفادة من ايجابياتها. مراحل إدارة الأزمات:

يقصد بها المراحل أو الخطوات أو المسارات التي تسلكها الأزمة، منذ لحظة انطلاقها وحتى وقت انحسارها وزوالها، ويجب على متخذي القرار التعرف على هذه المراحل، وهي:

المرحلة الأولى : الإنذار المبكر: معظم الأزمات لها إشارات مبكرة تُشير إلى مآزق محتملة، وبعد استشعار المآزق المحتملة الخطوة الأولى نحو تجنبها أو حلها أو التقليل من تأثيرها، وفي هذه المرحلة تبدأ الأزمة الوليدة في الظهور لأول مرة في شكل (احساس) مهم قلق بوجود شيء ما يلوح في الأفق وينذر بخطر غريب غير محدد المعالم أو الاتجاه أو المدى الذي سوف يصل إليه (Aljuhani,2017, 53).

المرحلة الثانية : الاستعداد والوقاية: تشير هذه المرحلة إلى التحضيرات المسبقة للتعامل مع الأزمة المتوقعة بهدف منع وقوعها أو التخفيف من أثارها، وذلك من خلال الترتيب المؤسسي الفعال، واجراء التنسيق والتعاون مع أصحاب المصلحة، وتوفير نظام معلومات لجمع البيانات وتخزينها، وانشاء وحدة/ فريق لإدارة الأزمات بالإضافة إلى التواصل الفعال (Moe & Pathranarakul,2006).

المرحلة الثالثة : احتواء الأضرار والحد منها: في هذه المرحلة تسعى المنظمة للتحكم في اتجاهات الأزمة واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من انتشارها في قطاعات أخرى داخل المنظمة (Arjen, 2016, 4). وبما أنه من المستحيل منع الأزمات من الوقوع طالما أن الميول التدميري تعد خاصية طبيعية لكافة النظام الحية، وتتوقف هذه المرحلة في إدارة الأزمات على طبيعة الحدث الذي وقع، على سبيل المثال قد نجد أن غرق عبارة، وغرقها السريع لم يجعل هناك أي مجال لحماية أرواح من غرقوا فعلاً (عقيلان، 2015، 44).

المرحلة الرابعة : استعادة النشاط: في هذه المرحلة فإن الأزمة قد انتهت وتلاشت، ويجب استعادة النشاط وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه، ويتم ذلك من خلال تنفيذ برامج معدة مسبقاً قصيرة وطويلة الأجل لتنظيم الأوضاع وإعادتها داخل إدارات الأمن المختلفة، ويجب التدريب على هذه البرامج لكي يتم إنجاز هذه المرحلة في أسرع وقت (الشحي، 2018، 53).
المرحلة الخامسة : التعلم: يتم بلورة وضع الضوابط لمنع تكرار الأزمة، وبناء خبرات من الدروس السابقة سواءً من الأزمة التي مرت بالمنظمة أو تلك التي حلت في منظمات أخرى، لضمان مستوى عالي من الجاهزية في المستقبل، وقيام الشركة بمراجعة وإعادة التقويم السابق في تطبيقاتها لمواجهة الأزمات لتطوير الخطط واستبدال أخرى (التميمي، 2018، 110).

المبحث الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها

أولاً: منهج الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الكمي بأسلوبه الوصفي التحليلي حيث يعتمد على دراسة الظاهرة، ويقوم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، كما لا يقف المنهج عند جمع البيانات المتعلقة بالظاهرة بل يتعدى الى التحليل والربط والتفسير بحيث يزيد بها رصيد المعرفة عن موضوع الدراسة.

ثانياً: مصادر جمع المعلومات:

وقد استخدم الباحث مصدرين لجمع البيانات هما:

1-المصادر الثانوية: وذلك من خلال الكتب والمراجع العربية والأجنبية، والدراسات والنشرات والمقالات والمجلات، والرسائل العلمية، والدراسات والبحوث العلمية عبر شبكة الانترنت.

2-المصادر الأولية: تم الاعتماد على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة.

ثالثاً: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من القيادات الإدارية في المؤسسات الاستثمارية في قطاع المياه البالغ عددها ثلاث مؤسسات ويبلغ عدد القيادات الإدارية فيها كما هو موضح في الجدول التالي:

دور الرقابة التنظيمية في إدارة الأزمات في المؤسسات الاستثمارية اليمنية في قطاع المياه من وجهة نظر القيادات الإدارية

جدول (1) يوضح مجتمع الدراسة

م	المؤسسة	تاريخ التأسيس	عدد القيادات
1	الهيئة العامة للموارد المائية	1995	41
2	المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي	1997	56
3	الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف	2002	146
	الإجمالي		243

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على تقارير المؤسسات الاستثمارية في قطاع المياه لعام 2022م ونظراً لصغر حجم المجتمع فقد تم استخدام أسلوب المسح الشامل لجميع مفردات مجتمع الدراسة البالغة (243) مشاركاً، وقد تم توزيع الاستبانة لجميع المشاركين، وتم استرداد (235) استبانة صالحة للتحليل.
 رابعاً: أداة الدراسة:

تم استخدام الاستبانة كوسيلة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة، وقد كانت موزعة كالاتي

جدول (2) يوضح مكونات استبانة الدراسة الموزعة

المتغير	البعد	عدد الفقرات
المستقل: الرقابة التنظيمية	البعد الأول: رقابة الهيكل التنظيمي	8
	البعد الثاني: رقابة اتخاذ القرار	8
	البعد الثالث: رقابة الممارسات	8
التابع: إدارة الأزمات	البعد الأول: اكتشاف اشارات الإنذار المبكر.	6
	البعد الثاني: الاستعداد والوقاية	7
	البعد الثالث: احتواء الاضرار	6
	البعد الرابع: استعادة النشاط	7
إجمالي فقرات الاستبانة		50

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى استبانة الدراسة

خامساً: صدق وثبات الاستبانة:

أ- ثبات الاداة: يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي نفس النتائج لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، وقد تحقق الباحث من ثبات استبانة البحث من خلال استخدام معامل ألفا كرونباخ، وتصدر الإشارة إلى أن معاملات ثبات المقاييس المقننة يجب أن لا تقل عن (0.70) وكانت النتائج على النحو الاتي:

جدول (3) معاملات الثبات والصدق الذاتي لمجاور أداة الدراسة

م	الأبعاد	الفقرات	Cronbach's Alpha	الصدق الذاتي
1	الهيكل التنظيمي	8	0.969	0.984
2	رقابة اتخاذ القرار	8	0.965	0.982
3	رقابة الممارسات	8	0.974	0.987
	الرقابة التنظيمية	24	0.988	0.994
1	اكتشاف اشارات الانذار المبكر	6	0.965	0.982
2	الاستعداد والوقاية	7	0.965	0.982
3	احتواء الاضرار	6	0.959	0.979
4	استعادة النشاط	7	0.964	0.982
	إدارة الأزمات	26	0.990	0.995

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية للعام 2024م.

يتضح من جدول (3)، أن جميع معاملات الثبات أكبر من الحد الأدنى المحددة لقبول ثبات الأداة، وذلك على مستوى كل بُعد، وكل متغير، وهذا يعني توفر خاصية الثبات في كافة أبعاد ومتغيرات أداة البحث الحالي وبدرجة مرتفعة، فقد تراوحت قيمة معامل الثبات للأبعاد بين (0.944, 0.974)، وهي قيم مرتفعة جداً تؤكد صلاحية الأداة لأغراض البحث والتحليل. ب-صدق الاداة: ولحساب صدق الاستبانة فأنها تساوي الجذر التربيعي لثبات الاداة والتي كانت جميعها مرتفعة. سادساً: مقياس أداة الدراسة:

استخدم الباحث مقياس ليكرت (Likert) السباعي للفقرات والمحاور، والذي يحدد بدائل سلم الإجابة بإحدى البدائل السبعة، وإعطاء كل بديل قيمة معينة، كما هو موضح بالجدول (4).

جدول (4) سلم ليكرت السباعي

موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	محايد	غير موافق إلى حد ما	غير موافق بشدة
7	6	5	4	3	1

المصدر: إعداد الباحث

جدول (5) يوضح الوزن النسبي

م	التقدير اللفظي	الوزن النسبي	النسبة 100%
7	عالية جداً	6.15 - 7.00	100% - 87.76%
6	عالية	5.30 - 6.14	87.76% - 75.51%
5	عالية إلى حد ما	4.44 - 5.29	75.51% - 63.27%
4	متوسطة	3.58 - 4.43	63.27% - 51.02%
3	منخفضة إلى حد ما	2.72 - 3.57	51.02% - 38.78%
2	منخفضة	1.87 - 2.71	38.78% - 26.53%
1	منخفضة جداً	1.00 - 1.86	26.53% - 14.29%

المصدر: إعداد الباحث

المبحث الرابع: التحليل الوصفي واختبار الفرضيات

تم استخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية في تحليل بيانات هذا البحث واختبار فرضياته، حيث تم استخدام برنامج (SPSS: VER. 26)، وذلك على النحو الآتي:
أولاً: نتائج التحليل الوصفي:

الهدف من هذه الفقرة متغيرات الدراسة وأبعادها المتمثلة بـ (الرشاقة التنظيمية، إدارة الأزمات)، من خلال استخدام المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ومستوى الإجابة، إذا كان كل بعد من ابعاد متغيرات الدراسة يحصل على وسط حسابي أقل من (3) أو أهمية نسبية أقل من (0,6) فهو مرفوض.

1-متغير الرشاقة التنظيمية:

للإجابة على السؤال الاول: ما واقع الرشاقة التنظيمية في المؤسسات الاستثمارية في قطاع المياه من وجهة نظر القيادات الإدارية؟ تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ومستوى الإجابة، لكل بُعد من ابعاد المتغير المستقل الرشاقة التنظيمية والتي كانت كالآتي:

دور الرقابة التنظيمية في إدارة الأزمات في المؤسسات الاستثمارية اليمنية في قطاع المياه من وجهة نظر القيادات الإدارية

جدول (6) استجابات أفراد عينة الدراسة على الرقابة التنظيمية

م	الابعاد	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى التطبيق	الدلالة اللفظية
1	بُعد الهيكل التنظيمي	2	5.33	0.80	%76	عالية
2	بُعد رقابة اتخاذ القرار	3	5.26	0.72	%75	عالية إلى حد ما
3	بُعد رقابة الممارسة	1	5.34	0.85	%76	عالية
	الرقابة التنظيمية		5.30	0.79	%76	عالية

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (spss) 2024م.

يتبين من جدول (6) ان متغير: (الرقابة التنظيمية) حصل على متوسط حسابي (5.30) بدلالة لفظية عالية وانحراف معياري (0.79) ومستوى اهمية (%76)، وأن يُعد: (الهيكل التنظيمي) حصل على الترتيب (الثاني) بمتوسط حسابي (5.33) بدلالة لفظية عالية وانحراف معياري (0.80) ومستوى اهمية (%76)، وأن يُعد: (رقابة اتخاذ القرار) حصلت على الترتيب (الثالث) بمتوسط حسابي (5.26) بدلالة لفظية عالية إلى حد ما وانحراف معياري (0.72) ومستوى اهمية (%75)، وأن يُعد: (رقابة الممارسة) حصلت على الترتيب (الاول) بمتوسط حسابي (5.34) بدلالة لفظية عالية وانحراف معياري (0.85) ومستوى اهمية (%76).
متغير إدارة الأزمات:

للإجابة على السؤال الثاني: ما واقع ممارسة إدارة الأزمات في المؤسسات الاستثمارية في قطاع المياه من وجهة نظر القيادات الإدارية؟ تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ومستوى الإجابة، لكل بُعد من ابعاد المتغير المستقل الرقابة التنظيمية والتي كانت كالآتي:

جدول (7) استجابات أفراد عينة الدراسة على إدارة الأزمات

م	الابعاد	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى التطبيق	الدلالة اللفظية
1	بُعد اكتشاف إشارات الإنذار المبكر	4	5.05	0.81	%72	عالية إلى حد ما
2	بُعد الاستعداد والوقاية	2	5.12	0.71	%73	عالية إلى حد ما
3	بُعد احتواء الضرر	3	5.10	0.68	%73	عالية إلى حد ما
4	بُعد استعادة النشاط	1	5.24	0.77	%75	عالية إلى حد ما
	إدارة الأزمات		5.11	0.74	%73	عالية إلى حد ما

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (spss) 2024م.

يتبين من جدول (7) ان: متغير: (إدارة الأزمات) حصل على متوسط حسابي (5.11) بدلالة لفظية عالية إلى حد ما وانحراف معياري (0.74) ومستوى اهمية (%73)، وأن يُعد: (اكتشاف اشارات الانذار المبكرة) حصل على الترتيب (الرابع) بمتوسط حسابي (5.05) بدلالة لفظية عالية الى حد ما وانحراف معياري (0.81) ومستوى اهمية (%72)، وأن يُعد: (الاستعداد والوقاية) حصلت على الترتيب (الثاني) بمتوسط حسابي (5.12) بدلالة لفظية عالية إلى حد ما وانحراف معياري (0.71) ومستوى اهمية (%73)، وأن يُعد: (احتواء الضرر) حصلت على الترتيب (الثالث) بمتوسط حسابي (5.10) بدلالة لفظية عالية إلى حد ما وانحراف معياري (0.68) ومستوى اهمية (%73)، وأن يُعد: (استعادة النشاط) حصلت على الترتيب (الاول) بمتوسط حسابي (5.24) بدلالة لفظية عالية إلى حد ما وانحراف معياري (0.77) ومستوى اهمية (%75).

ثانياً اختبار الفرضيات:

للإجابة على السؤال الثالث: ما دور الرقابة التنظيمية في إدارة الأزمات في المؤسسات الاستثمارية في قطاع المياه من وجهة نظر القيادات الإدارية؟ تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد والانحدار الخطي البسيط.

الفرضيات الرئيسية: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية للرقابة التنظيمية بأبعادها (رقابة الهيكل التنظيمي، رقابة اتخاذ القرار، رقابة الممارسات) في إدارة الأزمات، في المؤسسات الاستثمارية في قطاع المياه، لاختبار الفرضية الرئيسية تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد كما يوضحه الجدول الآتي:

جدول (8) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأبعاد المتغير الرقابة التنظيمية مجتمعة في إدارة الأزمات

Sig	T	β	المتغير المستقل	تحليل التباين		ملخص النموذج		المتغير التابع
				Sig	F	R	R2	
0.00	-6.011	-0.312	رقابة الهيكل التنظيمي	0.00	2323.395	0.984	0.969	إدارة الأزمات
0.00	0.048	0.776	رقابة اتخاذ القرار					
0.00	9.686	0.477	رقابة الممارسة					

تشير نتائج الجدول (8) إلى أن:

معامل الارتباط R (0.984) والذي يدل على وجود علاقة ارتباط طردية موجب بين الأبعاد (الهيكل التنظيمي، رقابة اتخاذ القرار، رقابة الممارسة) والمتغير التابع (إدارة الأزمات)، كما بلغت قيمة (F) المحسوبة (2323.395) وبمستوى دلالة بلغ (0.00) وهو أقل من (0.05)، ما يؤكد معنوية الانحدار، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد بلغت (R2=0.969)، والتي تُفسر (96.9%) من التباين الحاصل في (إدارة الأزمات).

كما يتضح من معاملات الانحدار الآتي:

وجود دور ذو دلالة إحصائية للأبعاد: (الهيكل التنظيمي، رقابة اتخاذ القرار، رقابة الممارسة). حيث أظهرت النتائج أن قيمة (β) بلغت على التوالي (-0.312, 0.776, 0.477)، وأن قيمة (T) عنده هي (-6.011, 13.037, 9.686)، وبمستوى دلالة (0.00, 0.00, 0.00).

مما يشير إلى وجود دور ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة التنظيمية: (الهيكل التنظيمي، رقابة اتخاذ القرار، رقابة الممارسة) في إدارة الأزمات.

عرض النتائج التفصيلية لدور أبعاد الرقابة التنظيمية منفردة في إدارة الأزمات:

الفرضية الفرعية الأولى (H01): لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية للتعلم التنظيمي كأحد أبعاد الرقابة التنظيمية في إدارة الأزمات، في المؤسسات الاستثمارية في قطاع المياه، و لاختبار الفرضية الفرعية، تم استخدام الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (9) نتائج اختبار دور بُعد رقابة الهيكل التنظيمي في إدارة الأزمات

Sig	T	β	المتغير المستقل	تحليل التباين		ملخص النموذج		المتغير التابع
				Sig	F	R	R2	
0.00	43.967	0.859	الهيكل التنظيمي	0.00	1933.135	0.946	0.894	إدارة الأزمات

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (spss) 2024م.

تشير نتائج الجدول (9) إلى وجود دور ذو دلالة إحصائية لبُعد رقابة الهيكل التنظيمي في إدارة الأزمات، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (1933.135) وبمستوى دلالة بلغ (0.00) وهو أقل من (0.05)، مما يدل على معنوية الانحدار، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت (R2=0.894)، كما تبين أن التباين في بُعد رقابة الهيكل التنظيمي يُفسر ما نسبته (89.4%) من التباين في إدارة الأزمات بشرط ثبات المتغيرات الأخرى.

دور الرقابة التنظيمية في إدارة الأزمات في المؤسسات الاستثمارية اليمينية في قطاع المياه من وجهة نظر القيادات الإدارية

في حين بلغ معامل الارتباط R (0.946) وهذا يعني أن هناك علاقة طردية موجبة بين بُعد الهيكل التنظيمي وإدارة الأزمات، كما أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن قيمة (β) بلغ (0.859)، وأن قيمة T عنده هي (43.967)، وبمستوى دلالة (0.00)، مما يؤكد وجود دور لبُعد رقابة الهيكل التنظيمي ذو دلالة إحصائية.

وعليه نرفض الفرضية العدمية والتي تنص على أنه لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لرقابة الهيكل التنظيمي كأحد أبعاد الرقابة التنظيمية في إدارة الأزمات، في المؤسسات الاستثمارية في قطاع المياه، ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص: يوجد دور ذو دلالة إحصائية لرقابة الهيكل التنظيمي كأحد أبعاد الرقابة التنظيمية في إدارة الأزمات، في المؤسسات الاستثمارية في قطاع المياه.

الفرضية الفرعية الثانية (H02): لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لرقابة اتخاذ القرار كأحد أبعاد الرقابة التنظيمية في إدارة الأزمات، في المؤسسات الاستثمارية في قطاع المياه، ولاختبار الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي البسيط وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (10) نتائج اختبار دور بُعد رقابة اتخاذ القرار في إدارة الأزمات

المتغير التابع	ملخص النموذج		تحليل التباين		معاملات الانحدار	
	R	R2	Sig	F	المتغير المستقل	T
إدارة الأزمات	0.977	0.955	0.00	4855.4	رقابة اتخاذ القرار	69.681
						Sig
						0.00

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (spss) 2024م.

تشير نتائج الجدول (10) إلى وجود دور ذو دلالة إحصائية لبُعد رقابة اتخاذ القرار على إدارة الأزمات، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (4855.421) وبمستوى دلالة بلغ (0.00) وهو أقل من (0.05)، في حين بلغ معامل الارتباط R (0.977) وهذا يعني أن هناك علاقة طردية موجبة بين بُعد رقابة اتخاذ القرار وإدارة الأزمات، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت (R2=0.955) مما يدل على معنوية الانحدار، كما تبين أن التباين في بُعد رقابة اتخاذ القرار يُفسر ما نسبته (95.5%) من التباين في إدارة الأزمات بشرط ثبات المتغيرات الأخرى.

كما أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن قيمة معامل (β) بلغ (0.986)، وأن قيمة T عنده هي (69.681)، وبمستوى دلالة (0.00)، مما يؤكد أن دور هذا البُعد ذو دلالة إحصائية.

وعليه نرفض الفرضية العدمية والتي تنص على أنه لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لرقابة اتخاذ القرار كأحد أبعاد الرقابة التنظيمية في إدارة الأزمات، في المؤسسات الاستثمارية في قطاع المياه، ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص: يوجد دور ذو دلالة إحصائية لرقابة اتخاذ القرار كأحد أبعاد الرقابة التنظيمية في إدارة الأزمات، في المؤسسات الاستثمارية في قطاع المياه.

الفرضية الفرعية الثالثة (H03): لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لرقابة الممارسات كأحد أبعاد الرقابة التنظيمية في إدارة الأزمات، في المؤسسات الاستثمارية في قطاع المياه، ولاختبار الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي البسيط وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (11) نتائج اختبار أثر بُعد رقابة الممارسات على إدارة الأزمات

المتغير التابع	ملخص النموذج		تحليل التباين		معاملات الانحدار	
	R	R2	Sig	F	المتغير المستقل	T
إدارة الأزمات	0.973	0.946	0.00	4032.028	رقابة الممارسة	63.514
						Sig
						0.00

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (spss) 2024م.

تشير نتائج الجدول (11) إلى وجود دور ذو دلالة إحصائية لبُعد رقابة الممارسة في إدارة الأزمات، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (4032.028) وبمستوى دلالة بلغ (0.00) وهو أقل من (0.05)، في حين بلغ معامل الارتباط R (0.973) وهذا يعني أن

هناك علاقة طردية موجبة بين بُعد رشاقة الممارسة وادارة الازمات, بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت ($R^2=0.946$) مما يدل على معنوية الانحدار, كما تبين أن التباين في بُعد رشاقة الممارسة يُفسر ما نسبته (94.6%) من التباين في ادارة الازمات بشرط ثبات المتغيرات الأخرى.

كما أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن قيمة معامل (β) بلغ (0.831)، وأن قيمة T عنده هي (63.514) ، وبمستوى دلالة (0.00)، مما يؤكد أن دور هذا البُعد ذو دلالة إحصائية.

وعليه نرفض فرضية العدم والتي تنص: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لرشاقة الممارسة كأحد أبعاد الرشاقة التنظيمية في ادارة الازمات، في المؤسسات الاستثمارية في قطاع المياه، ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص: يوجد دور ذو دلالة إحصائية لرشاقة الممارسة كأحد أبعاد الرشاقة التنظيمية في ادارة الازمات، في المؤسسات الاستثمارية في قطاع المياه

ثالثاً: الاستنتاجات والتوصيات:

أ-الاستنتاجات:

1. خلصت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات على النحو الآتي:
2. بينت الدراسة أن أبعاد الرقابة التنظيمية بأبعادها (رقابة الهيكل التنظيمية، ورقابة اتخاذ القرار، ورقابة الممارسة) متوفرة في المؤسسات الاستثمارية في قطاع المياه، وذلك من حيث توفر لوائح تنظيمية وتوصيف وظيفي وآلية عمل، ومنصة الكترونية بشأن إجراءات تقديم الخدمات.
3. تبين بأن المؤسسات الاستثمارية في قطاع المياه لديها إمكانية لإدارة الأزمات بأبعادها (استكشاف إشارات الإنذار المبكر، الاستعداد والوقاية، احتواء الضرر، استعادة النشاط) وذلك من خلال إنشاء وحدة إدارية تحت مسمى وحدة طوارئ المياه والصرف الصحي.
4. توصلت الدراسة الى وجود دور ذو دلالة إحصائية للرقابة التنظيمية بأبعادها (رقابة الهيكل التنظيمي، رقابة اتخاذ القرار، رقابة الممارسات) في ادارة الأزمات، في المؤسسات الاستثمارية في قطاع المياه
5. اوضحت الدراسة وجود دور ذو دلالة إحصائية لرقابة الهيكل التنظيمي في ادارة الأزمات، في المؤسسات الاستثمارية في قطاع المياه.
6. بينت الدراسة وجود دور ذو دلالة إحصائية لرقابة اتخاذ القرار في ادارة الأزمات، في المؤسسات الاستثمارية في قطاع المياه.
7. توصلت الدراسة الى وجود دور ذو دلالة إحصائية لرقابة الممارسات في ادارة الأزمات، في المؤسسات الاستثمارية في قطاع المياه.

ب- التوصيات:

1. من خلال النتائج التي توصلت اليها الدراسة فقد قدمت عدد من التوصيات للمؤسسات الاستثمارية في قطاع المياه محل التطبيق للاستفادة منها والتي من أهمها الآتي:
2. إعادة النظر في هيكلها تنظيمية بما يجعلها مرنة بما يمكنها من التخلص من البيروقراطية التي تؤخر العمليات وتحد من تدفق المعلومات وتعرقل اجراءات العمل.
3. توسيع دائرة المشاركة في اتخاذ القرار ومنح الوحدات الإدارية والفروع مزيداً من الصلاحيات لاتخاذ القرارات في مجال عملهم وتحمل مسئولية النتائج.
4. التطلع لما هو جديد وملائم لعصر التكنولوجيا بما يساهم في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات.
5. التوازن التنظيمي بين حجم العمل وعدد الموظفين لتجنب الترهل الوظيفي لدى العاملين.
6. ضرورة الاهتمام برأس المال البشري، وتوفير المزيد من فرص التأهيل بما يعزز من مهاراتهم.
7. تبسيط الإجراءات والتحول الرقمي في تقديم الخدمات.
8. تطوير المنهجية الإدارية والأدلة الإرشادية بما يمنحها الصفة العلمية في التعامل معها.
9. بناء القدرات للوحدات التنظيمية في دواوين المؤسسات وفروعها بالمحافظات.
10. الاهتمام بسياسات التحفيز لتشجيع المبادرات والابتكار بين أوساط العاملين.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. الأنصاري، خلود أحمد. (2021). "درجة ممارسة القيادات الأكاديمية في الجامعات السعودية للرشاقة التنظيمية. مجلة الجامعة العراقية، العدد (51)، ج (3)، ص 501-516.
2. التميمي، خلف كريم كيوش، (2018)، استراتيجيات العلاقات العامة في إدارة الأزمات، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان.
3. حريم، حسين محمود، والخشالي، شاكر جار الله. (2006). أثر أبعاد الهيكل التنظيمي في بناء المعرفة التنظيمية: دراسة ميدانية في المستشفيات الأردنية الخاصة. مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، المجلد (8)، العدد (1)، ص ص 141-171.
4. الخطابي، افراح محمد علي أحمد. (2023). أثر دور الرشاقة التنظيمية في الأداء المنظمي في شركات التأمين بأمانة العاصمة صنعاء، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، اليمن.
5. الربيعي، جاسم محمد. (2021). الرشاقة الاستراتيجية وتأثيرها في فاعلية ادارة الازمات التنظيمية. دراسة تحليلية لآراء عينة من قيادات وكالة الوزارة للشؤون الادارية والمالية في وزارة الداخلية العراقية. رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
6. الشحي، سيف عبد الله، (2018)، الأثر السلبي للتفاوض في تفاقم الأزمة، مكتبة دار النهضة العربية، القاهرة.
7. العابدي، على رزاق جواد. (2020). الرشاقة التنظيمية مدخل استراتيجي في عملية تعزيز الاستغراق الوظيفي للعاملين. -و- دراسة تجريبية لعينة من شركات القطاع الصناعي في وزارة الصناعة والمعادن، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية السنة الثامنة- العدد (24)، ص ص 147-174.
8. العبادي، هاشم فوزي دباس، والعميدي، ضرغام علي مسلم. (2020). مقدرات القيادة الاستراتيجية ودورها في تحقيق الرشاقة الاستراتيجية. دراسة تحليلية في شركة أساسيل للاتصالات، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (12) العدد (28)، ص ص 379-398.
9. العجومي، عدنان عطية سليمان. (2019). علاقة تصميم الهيكل التنظيمي بإدارة الأزمات. -دارسة ميدانية على الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الأزهر، فلسطين.
10. عدوان، محمد سميع. (2019). فاعلية نظم المعلومات الإدارية ودورها في تحسين إدارة الازمات في وزارتي التنمية الاجتماعية والعمل بقطاع غزة. رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الأزهر، فلسطين، غزة.
11. عمر، عصام عبد اللطيف. (2015). إدارة الأزمات والفساد الإداري. نيو ليتك للنشر والتدريب، (ط 1)، مدينة نصر، القاهرة، مصر.
12. العززي، يوسف عبد الله هيكل. (2022). "دور الرشاقة التنظيمية في تدعيم الأداء الوظيفي -دراسة تطبيقية على القطاع الحكومي بدولة الكويت. المجلة العلمية للبحوث المالية والإدارية، المجلد (13)، العدد (3)، ص ص 612-636.
13. اللامي، غسان قاسم داود، والعيساوي، خالد عبد الله إبراهيم. (2015). إدارة الأزمات الأسس والتطبيقات، مكتبة نيبور الالكترونية.
14. مالكي، محمد. (2020). أثر الهيكل التنظيمي على المعرفة التشاركية في المنظمات، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر.
15. مانع، عبد الرحمن احمد. (2021). أثر نظم دعم القرار (DSS) في إدارة الازمات بالتطبيق على شركة الاتصالات اليمنية. مجلة جامعة عمران، اليمن.
16. المحيميد، باسم إبراهيم، (2022): بعنوان "تطوير الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية. مجلة العلوم الإنسانية والإدارية، العدد (26)، الجزء (1)، ص ص 150-180.
17. المرقطن، محمد موسى. (2020). متطلبات إدارة الأزمة التعليمية في ظل التعليم عن بعد. جامعة الأردن، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد (24).
18. المعايطة، سلام، وأبو حسين، الحارث. (2019). أثر الرشاقة التنظيمية على إدارة الأزمات في شركة تكنولوجيا المعلومات في الأردن. رسالة الماجستير (غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

19. المغاوري، هالة، (2016)، الرشاقة التنظيمية مدخل لتحسين القدرة المؤسسية في التعليم الجامعي المصري، مجلة الادارة التربوية، المجلد (3)، العدد (10)، ص 133-174.
20. المفيز، خولة عبد الله، والحمدان، امل راشد، والعيقان، مي محمد. (2020). الرشاقة التنظيمية مدخل لإدارة الأزمات في مكاتب التعليم بمدينة الرياض. مجلة العلوم التربوية، العدد (26)، الجزء (3)، ص ص 267-330.
21. الناجي، فهد علي. (2012). أثر استراتيجيات إدارة الأزمات الحديثة على الأداء التسويقي. - دراسة ميدانية على الشركات الصناعية الدوائية البشرية في مدينة عمان الكبرى، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
22. وزارة المياه والبيئة. (2022). مشروع الاستراتيجية المرورية المحلية 1444هـ - 1447هـ، وزارة المياه والبيئة، الهيئة العامة لمشروع مياه الريف، صنعاء اليمن.
23. الوكيل، ايمان محمد احمد. (2022). دور الرشاقة التنظيمية للمؤسسات العامة، دراسة تطبيقية على بعض البنوك الحكومية المصرية. المجلة العربية للإدارة، المجلد (42)، العدد (1)، ص ص 255-277.
24. الوهبي، عبير حمد عبد الله، بن شغيل، ندى بنت صالح. (2020). الرشاقة التنظيمية مدخل لإدارة الأزمات في الجامعات الحكومية السعودية. - سيناريوهات مستقبلية، مجلة العلوم التربوية، المجلد (6)، العدد (1)، ص ص 295-332.
25. ياسر، ياسر شاكر، مزهر، اسيل علي. (2017). تأثير الرشاقة الاستراتيجية في الأداء المؤسسي المستدام. دراسة حالة في مديرية توزع كهرباء كربلاء المقدسة مع استطلاع عينته من المدراء، جامعة القادسية، ص ص 1-36.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Aljuhmani, Hasan Yousef and meagwali, Okechukwu Lawrence E, (2017). The Roles of Strategic Planning in Organizational Crisis Management: The Case of Jordanian Banking Sector, International Review of Management and Marketing.
2. Arjen Boin and others, (2016). The Politics of Crisis Management – Public Leadership under Pressure, p4.
3. Atieno, Ogolla.Senaji,A.(2017).Relationship Between Strategic Agility And Organization performance .Africa International Journal Of Management Education and Governance (AIJMEG) 2(3) ;73-79. Reteieved feom ;http://www.oasiseduconsulting. com/.
4. Cai ,Z,liu ,H,,Huang,Q & Liang , Q ., & Liang , L. (2019). Developing organizational agility in product innovation :the roles of IT capability , KM capability , and innovative , and climate . R&D Management, 49(4),421-438.
5. Coombs, W. Timothy, (2011). On Going Crisis Communication..
6. Harraf, A., Wanasika, I., Tate, K.and Talbott, K.(2015). Organizational agility. The Journal of Applied Business Research, 31(2), pp 675-686.
7. Moe, T. L., & Pathranarakul, P (2006): An integrated approach to natural disaster management: public management and its critical success factors. Disaster Prevention and Management 15(3), 396-413.
8. Nesreen Abdel Nasser Al-Tanayeeb,(2022), The Impact of Strategic Vigilance in Crisis Management (A case study in Housing Bank for Trade and Finance" HPTF")- Jordan, A magister message that is not published, Faculty of Graduate Studies- Zarqa University, Zarqa.
9. Park, Y. k. (2011). The dynamics of opportunity and threat management in turbulent environments; the role of information technologies (Doctoral Dissertation), University of South California, USA.
10. Randa,S.& Rath, S. K (2016)..Investigating the structural linkage between IT capability and organizational agility: A study on Indian financial enterprises . Journal of Enterprise Information Management, 29(5), 751-773.
11. Wendler, R. (2014, Septamber) Development of the organizational agility Maturity model. In Computer science and information Systems (fedcsis), 2014 fedreted Conference on pp. 1197-1206.